مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

فجر «الإسلاميين» بزغ في مصر وتونس.. والكويت 2012

تحالف «السلفي» و«حدس» 2006 أوصل 10 نواب من الطرفين فهل يعود اليوم؟!

رغم ان التحالف بين «حدس» و«السلفي» الذي أعلن عنه في وقت سابق من الاسبوع الماضي لخوض غمار انتخابات 2012 لم يصدر بشأنه قرار حاسم بين الطرفين، حيث ان التحالف مجرد فكرة لاتزال تنتظر بحث آلية تنفيذ واتفاق مشترك بين الطرفين الاسلاميين الابرز في المشهد السياسي الكويتي، ومن المتوقع ان تحالفا كهذا في حال تم سواء بشكل معلن او سري غير معلن سيرجح كفة الاسلاميين وبقوة في الانتخابات المقبلة.

وفيما يرى مراقبون ان هذا التحالف سيصب في مصلحة الحركة الدستورية «حدس» اكثر مما هو مفيد لـ «السلف» يرى آخرون ان مثل هذا التحالف من شأنه ان يعزز فرص فوز الاسلاميين لنيل حصة اكبر من المقاعد البرلمانية، ويمكن ان يبلغ حجم تمثيلهم في البرلمان المقبل نحو 30٪ (كان الاسلاميون السنة من حدس والسلف والمستقلين يسيطرون على نحو 20٪ من مقاعد البرلمان المنحل).

وفارق زيادة الـ 10٪ المنتظر ان يحصل عليها الاسلاميون في البرلمان المقبل سيكون محصورا في الدوائر الاولى والثانية والثالثة فقط «خاصة ان الدائرتين الرابعة والخامسة دوائر مغلقة تخضع لاعتبارات التوازن القبلي» وينتظر ان يبقى الحال على ما هو عليه في هاتين الدائرتين، وهو الامر الذي يحصر رهان الاسلاميين على التغيير ونيل حصة أكبر من المقاعد في الدوائر الثلاث الاولى.

ويبقى الحديث الدائر عن مدى تأثير المتغيرات في المنطقة العربية على المشهد السياسي في الكويت، فالبعض وان كان يطرح احتمال بزوغ فجر جديد للاسلاميين في الكويت في البرلمان المقبل اتساقا مع ما حدث في مصر وتونس اللتين اكتسح معظم المقاعد البرلمانية فيهما الاسلاميون الا انهم يرون ان الوضع هنا مختلف تماما، فالاسلاميون الكويتيون لم يتم اقصاؤهم من المشهد السياسي المحلي كما كان يحصل في مصر وتونس قبل ثورتيهما، الا ان هذا لا ينفي حقيقة ان ابرز قادة المعارضة في الكويت والتي ادت الى سقوط الحكومة السابقة كانوا من الاسلاميين منهم من ينتمي الى حدس والسلف ومنهم المستقلون، وهو ما سيمنح بعدا شعبيا للاسلاميين سواء من نواب سابقين او مرشحين جدد من الاسلاميين، وهو يعزز فرص نجاح اي مرشح اسلامي بعد ان ظل الاسلاميون، ولسنوات حلفاء للحكومة وكانت تهمة موالاة الحكم تلاحقهم خاصة «حدس» التي عانت كثيرا على الصعيد السياسي من هذه التهمة.

ويجمع اكثر من مرشح على ان الجو السياسي العام يدفع وبقوة الى تحالف القوى الاسلامية، خاصة في ظل دعوى البعض بوجود اصطفاف طائفي، يدفع لمثل هذا النوع من التحالف، ووجود دعوى تدخل حكومي او من اطراف اخرى للتأثير على سير الانتخابات سواء باستخدام المال السياسي او فتح باب المعاملات.

جانب من الانتخابات البرلمانية السابقة

اداء النواب الاسلاميين وجد صدى مقنعا بين اوساط المواطنين، خاصة ان معظم النواب الاسلاميين عدا نائبين كانوا في صف المعارضة والمطالبات الشعبية، وفي الايام الاخيرة التي سبقت استقالة الحكومة السابقة كانت مواقفهم واضحة وصريحة ومعلنة وهو امر سياسي يصب في صالح الاسلاميين.

وبحسب احد المرشحين الاسلاميين ان نواب التيار الاسلامي يواجهون حربا من ثلاث جهات الحكومة والاطراف النافذة من جهة كونهم يشكلون جبهة معارضة فاعلة في اي مجلس قادم وهو ما لا ترغب فيه الاطراف الحكومية والنافذة، والتيار الليبرالي كعدو تقليدي في الدائرة الثالثة، والتيار الشيعي كمنافس دائم على المقاعد خاصة في الدائرتين الاولى والثانية.

وبالعودة الى الارشيف البرلماني نجد ان «حدس» كان يمثلها في مجلس 2006 (نظام الـ 25 دائرة) 6 اعضاء وفي العام 2008 (نظام الدوائر الخمس) لم يصل سوى 3 نواب من حدس، اما في المجلس الاخير 2009 فلم يتمكن من الوصول سوى نائب واحد من حدس، بالاضافة الى نائب محسوب او مدعوم من «حدس».

والملاحظ هنا ان اكبر تمثيل لحدس في اي برلمان سابق جاء في العام 2006 عندما تحالفت مع خصمها التقليدي «السلف» فوصل الى البرلمان في ذلك العام 6 اعضاء وهو رقم لم يتحقق من قبل للحركة، غير ان التحالف لم يحصل في انتخابات 2008 و2009 فخسرت مقاعدها خاصة في الدائرتين الثالثة والثانية (كان يمكن وصول 3 مرشحين الى البرلمان فيما لو كان تحالف الخصمين الاسلاميين التقليديين قائما).

بالنسبة «للسلفي» او المقربين او المدعومين منه كتيار سياسي نجد ان التمثيل لا يتعدى الـ 4 نواب في كل برلمان كان افضلها واكثرها تمثيلا في برلمان 2006 ايضا وهو العام الذي شهد تحالف «السلفي» و«حدس». ويدخل «السلفي» الانتخابات في ظل وجود عدم رضا واضح من احد ممثليه في المجلس، ولكن المراقبين يرون ان هذا يمكن تجاوزه بالكامل في حال تم التحالف كما يتم التداول حوله، ومنه كما نقلت تقارير عن تحالف شبه معلن او بالاصح تحالف يتم الحديث عنه بقوة في الدائرتين الاولى والثانية وطرح الاسماء وان كانت بانتظار الدعوة للانتخابات.

● ذعار الرشيدي

العبدالهادي ينتقد خوض النواب السابقين والمرشحين الجدد للفرعيات أو التشاوريات

انتقد النائب السابق ناجي العبدالهادي خوض عدد من النواب السابقين والمرشحين الجدد للانتخابات الفرعية أو ما يسمى بالتشاورية، لاسيما بعد صدور حكم المحكمة الدستورية الذي أكد تجريمها.

مبينا أن من يشارك فيها يكون قد كسر القانون ويحرض المواطنين على المشاركة في ارتكاب الجريمة. وقال العبدالهادي ان خوض عدد من النواب السابقين للانتخابات الفرعية في الفترة الماضية قد يكون بسبب وجود شبهة دستورية قائمة.

مشيرا الى انه بعد صدور حكم «الدستورية» الأخير فإن الإصرار على المشاركة فيها مستغرب، ويخل باليمين الدستورية التي أقسم عليها في مجلس الأمة.

وعن خوض عدد من النواب «التشاورية» بين العبدالهادي ان البعض يقصد التلاعب في الالفاظ والمسميات، لاسيما انه معلوم ان التشاورية هي إحدى صور الانتخابات الفرعية، موضحا انه لا يجوز ان تتدخل القبيلة او الطائفة في تقسيم المجتمع أو تحديد هوية مرشحيها للانتخابات البرلمانية، وينبغي ان تتاح الفرصة للجميع للمشاركة، وذلك للمصلحة العليا للوطن.

وأشار الى ان النواب خريجي الفرعية يتم تسميتهم بنواب «الدم»، لأنهم يمثلون شريحة معينة من المواطنين ويراعون مصالحهم فقط، وهو مخالف للتعاليم الدستورية، لاسيما نص المادة 108 من الدستور، والتي تنص على أن عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها ويرعى المصلحة العامة ولا سلطان لأي هيئة عليه في المجلس أو لجانه.

ناجي العبدالهادي

الخلفان: لنستلهم من الرعيل الأول احترام الدستور والقوانين

أعلن د.عبدالواحد الخلفان ترشحه لانتخابات مجلس الامة في الدائرة الأولى مؤكدا على اهمية المرحلة المقبلة ودعم برامج التنمية في البلاد والتركيز على الالتزام بالنهج الدستوري والقوانين المرعية داعيا الى حفظ هيبة المؤسسة التشريعية واستلهام ما كان يطرحه الرعيل الأول في المجالس السابقة والتي كرست تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية.

د.عبدالواحد الخلفان

وكان د.الخلفان يشغل منصب العميد المساعد للشؤون الطلابية وعضو هيئة تدريس في قسم الحاسب ونظم في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب كما انه انتدب في جامعة الكويت بالإضافة الى شغله منصب مستشار في مجلس الأمة بلجنة الدفاع عن حقوق الإنسان عام 2003 إلى 2006.

الهندال يترشح في «الخامسة» للمطالبة بحقوق المعاقين

أعلن عبدالكريم فالح الهندال عزمه خوض الانتخابات الحالية في الدائرة الخامسة، مؤكدا انه سيخوض الانتخابات كمرشح مستقل، للمطالبة بحقوق وتفعيل قوانين شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والمسنين بشكل خاص وخدمة المجتمع والمواطنين بشكل عام.

وقال الهندال ان المجلس السابق لم يول الاهتمام المطلوب بهذه الشريحة وكان بعيدا عن طموحات فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ومتطلبات المواطنين وباتت هذه الشريحة تحتاج الى الكثير والتركيز على قضاياها، حيث ان هذه الشريحة تشكل نسبة لا يستهان بها من المجتمع.

الحراك السياسي قاده شباب إصلاحي

فهاد: رئيس الوزراء الجديد مطالب بحكومة تعكس أهمية المرحلة

طالب مرشح الدائرة الرابعة م.عبدالله فهاد العنزي رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بعدم إعادة توزير الوزير صفر وزير البلدية لغياب المواءمة السياسية والمهنية في إدارته للبلدية ولوقوعه في العديد من التجاوزات والمخالفات التي أثبتت عدم فاعليته في إدارة هذا الملف، مبينا أن المرحلة المقبلة تتطلب وزيرا ذا قيادة متجردة وبصيرة سياسية قادرة على إدارة ملف البلدية وتجاوزات بعض المتنفذين فيها.

ودلل م.فهاد بما حدث في قضية سرقة المال، حيث إن الملف كان بحوزة الوزير صفر منذ 2008 ولم يتحرك ساكنا، في حين انه كان دائم الحراك في قضايا ضد المواطنين ابتداء من إزالة السلالم وحدائق المواطنين ومخالفة محلات المواطنين ذوي الدخل المحدود، وأما مصالح المتنفذين والتي تقدر بعشرات الملايين فلا يمكن أن يتحرك باتجاهها، وعندما أثرنا هذا الملف أخيرا بدأ يتحرك على استحياء وإحالتها على النيابة بشيء من التحفظ، وهذا إجراء لابد أن يحاسب عليه وأن يعترف أن سكوته خلال الفترة الماضية كان فيه من الريبة والشك والهدر الكبير في الأموال العامة، حيث كانت سرقة الرمال تقدر بعشرات الملايين.

وبين مرشح الدائرة الرابعة م.عبدالله فهاد العنزي أن المرحلة المقبلة تتطلب حكومة قوية تنسجم مع متطلبات المرحلة وتعكسها طبيعة الحراك السياسي الذي قاده شباب الاصلاح وأطاح بالحكومة السابقة التي رعت وزراء لا يعرفون حقيقة الأمانة وكيفية القيام بها، مبينا أن القوى الشبابية تستحق الكثير وتستحق حكومة وطنية ذات كفاءات وقادرة على مواجهة التحديات التي تمر بها البلاد، وأن الشباب الكويتي يعيش حالة إحباط، لابد أن تكون الحكومة المقبلة قادرة على مواجهتها وانتشال البلاد من حالة السخط والإحباط الى مرحلة العمل والأمل.

واختتم مرشح الدائرة الرابعة م.عبدالله فهاد العنزي حديثه بأهمية أن تنسجم تطلعاتنا مع حكومة قوية وأمينة مع مجلس تشريعي قادر على مواجهة هذه التحديات وتصحيح الاخطاء وإبعاد رموز الفساد الذين استمرأوا الرشوة وسرقة أموال الأمة، لأن لا لدين لمن يسرق ومن لا دين له لا أمانة له، فكيف نولي أمرنا وديننا لمن لا يستحق هذه الأمانة والمسؤولية، ويكفينا الفضائح التي قادها بعض النواب مع الأسف والتي أساءت الى المؤسسة التشريعية والتي لم نشهدها في التاريخ السياسي للكويت.

م.عبدالله فهاد

الخالدي يترشح في «الخامسة»

اعلن المحامي عيدان الخالدي ترشحه لانتخابات مجلس الامة 2012 عن الدائرة الخامسة.

وقال الخالدي في تصريح صحافي انه قرر الترشح للانتخابات المقبلة بعد مشاورات مع اهالي الدائرة الذين ابدوا رغبتهم في ترشحه سائلا الله العلي القدير ان يكون عند حسن ظنهم وان يوفقه في خدمة الكويت وابنائها.

وزارة التجارة والصناعة

إعلان

تدعو

وزارة التجارة والصناعة

جميع المستثمرين

بالمنطقة التجارية الحرة

إلى ضرورة مراجعة إدارة المناطق الحرة بالوزارة

بلوك رقم 1 مبنى 2 الدور الثاني غرفة 1205

وذلك لاستيفاء بعض البيانات.

الحكومة السابقة نجحت في إفساد المجلس

الشريع: حذرنا سابقاً من اختطاف مجلس الأمة وتحييد دوره الرقابي والتشريعي

أكد النائب السابق د.سعد الشريع ان المتتبع لمسيرة المجلس السابق يدرك ان ما كنا نحذر منه قد وقع وأن المواطن الذي كان يتوسم الخير فيمن اختاره لتمثيله انه لم يكن بذلك الطموح الذي تمناه.

وقال الشريع: لقد كنا نخشى ان يتم اختطاف مجلس الأمة وتحييد دوره التشريعي والرقابي وتغيير مساره بعيدا عن طموحات وتطلعات الشعب الكويتي، وحذرنا من مغبة ان يكون المجلس سيفا مصلتا على رقاب العباد بدلا من ان يكون ملاذا لهم وناصرا لقضاياهم ومعززا لحرياتهم ومكتسباتهم الوطنية والشعبية.

وبين الشريع انه لا عذر للمواطن اليوم بعد ان رأى بأم عينيه أداء المجلس السابق وما آلت اليه العلاقة بين السلطتين، ولا أشك ان كل الإخوة الناخبين أصبحوا يعيدون حساباتهم ويراجعون أنفسهم فيمن سيختارون للمرحلة المقبلة، لأنهم أحسوا بأن الاختيار السيئ لممثلي الأمة إنما يعود بالضرر الكبير على البلد وعلى مسيرتها التنموية ويهدد المكتسبات الشعبية للناخبين.

ورأى الشريع ان الإحباط أصاب جميع المواطنين ولم يكن سوء الأداء النيابي مقتصرا على فئة معينة او دائرة دون أخرى، بل كان أداء المجلس السابق بالمجمل سيئا، مستدركا بأن المواطن لا يتحمل بمفرده وزر المجلس السابق، بل ان الحكومة السابقة كان لها الدور الكبير في إفساد المجلس، وعملت جاهدة وبكل ما أوتيت من قوة لتجعله مجلسا شكليا ومطواعا لها في كل ما تريد، بل ونجحت في تعطيل دوره التشريعي والرقابي إلى حد كبير.

د.سعد الشريع